عن مصدر هذه الزيادة. اذ تحدّث البعض عن عمليات خطف اطفال الى اسرائيل، وتهويدهم، تقوم بها تنظيمات (عصابات) مختصة تحت حماية صمت رسمي إسرائيلي. وفي نطاق ما كشف النقاب عنه، يمكن القول ان عصابة برازيلية تقوم بخطف الاطفال في البرازيل، وتبيعهم الى عائلات إسرائيلية بمبالغ وصلت عشرة آلاف دولار للطفل الواحد (تساوي ثمن الطفل وتكلفة نقله). ومصدر هؤلاء الأطفال، امّا العلاقات غير الشرعية، وامّا ما تقدمه الأمهات طوعاً. وقد عرف، مؤخراً، ان أكثر من ألفي طفل برازيلي أستقدموا بهذه الوسيلة، يعيشون في منطقة بجوار قلقيلية، وأن معظم المخطوفين يتمّ توزيعهم على المستوطنات القائمة في المناطق التي يكثر فيها الازدحام العربي الفلسطيني ويقل فيها العنصر اليهودي. وذكرت المصادر أنه لمّا كانت عمليات تمويل الخطف والنقل مكلفة جداً، فالمنطقي أن توجد قوى منظمة ذات موارد مالية تقف وراءها. وأُشير، في هذا الصدد، الى ترؤس حاخام يهودي في حي بروكلين، في نيويورك، لمنظمة تقدم خدماتها وأستشاراتها الى الباحثين عن أطفال للتبنّي، ثم التردد على الأسر الفقيرة ونسائها الحوامل، وتسهيل عمليات بيع الأطفال، ونقلهم[٥٧]. وفي الحقيقة، ان المجتمع الاستيطاني الصهيوني بهذا الفعل يعيد إنتاج أحد طرائقه القديمة، لأن تراث الارهاب الصهيوني ينبىء عن وجود تجارب سابقة لعمليات تهريب الأطفال، منذ الثلاثينات والأربعينات، من بولندا وبلغاريا واليمن والعراق[٥٨].

بنظرة شاملة، نلاحظ كيف تترابط أبعاد السياسة السكانية الاسرائيلية، وبشكل لا يجعل من عملية تناول كل منها على حدة، سوى إجراء محض دراسي، بهدف تسهيل المعالجة والتحليل. فالتهجير والابعاد، من جهة، والتضييق الاقتصادي، من جهة أخرى، بعدان مترابطان تماماً على أرض الواقع ويمهّدان لقضية الاستيطان؛ أما تشجيع التكاثر بين العناصر اليهودية، فلا بد وأن يقابل بموقف سلبي تجاه التكاثر الفلسطيني العربي، وهكذا.

وفي معرض تقويم آثار أبعاد السياسة السكانية عموماً على المشكلة السكانية في النموذج الاستيطاني الصهيوني، يمكن التذكير بما سبقت الاشارة اليه، من أن هذه السياسة نجحت نسبياً حتى الآن في تجميد التطور السكاني الفلسطيني، على الأقل في حدود الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بحيث يتمّ افراغ هذه الأراضي من سكانها، أولاً بأول. ولكن من المشكوك فيه أن يستمر المجتمع الاستيطاني الصهيوني في تحمّل التكاليف المرهقة لحالة القلق السكاني التي يعاني منها. ولذلك، فان السؤال الذي يطرح ذاته، وربما في المستقبل القريب، يدور حول المدى الذي يمكن أن يحتمله هذا المجتمع في إطار المسألة السكانية وضغوطها؟ وألّا يحتمل أن تلجأ إسرائيل الى الحلول الأكثر حسماً لصالحها، مثل القيام بعمليات تهجير جماعية ضخمة يطرد فيها العنصر العربي الى الخارج، بعد خلق الظروف الملائمة لهذه الخطوة الأرهابية الكبرى. والواقع، ان اسئلة كهذه لا تثار لدينا من فراغ. وقد سبقت الاشارة الى أن ثمة قوى صهيونية ذات نفوذ سياسي متصاعد داخل المجتمع الاسرائيلي، لا ترى حلاً ناجعاً للمسألة السكانية سوى عمليات الطرد والتهجير الجماعي العام للفلسطينيين. لقد علت الأصوات الداعية الى هذا الحل، متجاوزة مجرّد اثارة المقترحات نحو الولوج في تفصيلات التنفيذ. فاريئيل شارون ويوفال نئمان ومئير كهانا ينادون بنقل الفلسطينيين نحو منطقة جنوب لبنان التي تخلو من أي سلطة. ورأى هؤلاء أن التفكير يجب أن ينصبّ على المحاور التي سيسلكها الفلسطينيون، وخاصة من الضفة وغزة، نحو لبنان (وليس حول عملية النقل أو الطرد ذاتها)؛ وانه بالنسبة الى سكان قطاع غزة، فمن الممكن طردهم عبر الحدود المصرية، غير أن هذا الأجراء سوف يفجّر معاهدة السلام مع مصر. لذا، يجب وضع تصوّر لطردهم عبر الأردن. وفي